

آذار/ مارس 2021

موجز سياساتي: منع عودة ظهور التطرف العنيف مجدداً في شمال شرق سوريا

مقدمة

بعد مُضي ما يقرب من عامين على طرد القوات المقاتلة التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) من مخبأهم الأخير في الباغوز في سوريا، لا تزال منطقة الشمال الشرقي تعاني من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن، الأمر الذي يرسم صورة مقلقة لمستقبل الشمال الشرقي وسكانه. ولا تزال العديد من الجهات الفاعلة التابعة للدولة، التي لها مصلحة أصيلة في مستقبل سوريا، إما تحتفظ بوجود عسكري لها في الشمال الشرقي أو تقدم الدعم المالي واللوجستي للكلاء أو الجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول¹. وفي خضم ما نجم عن ذلك من توترات متصاعدة وانعدام الأمن وجولات من الصراع المتجدد، تكافح المجتمعات في جميع أنحاء الشمال الشرقي لتأمين العمل، ويضطر الأطفال في غالب الأمر إلى التخلي عن التعليم الملائم، وتواجه مشاريع البنية التحتية صعوبات في تحقيق أي تقدم، ولا تزال الخدمات العامة، كالمياه والكهرباء، شحيحة في العديد من المناطق.

ومن حيث الجوهر، لا تزال جميع العوامل التي سمحت في السابق بظهور الجماعات المتطرفة المسلحة واستيلاء ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في نهاية المطاف على المنطقة، دون معالجة، وفي بعض الحالات، أصبحت أكثر انتشاراً من ذي قبل، وهذا يطرح الأسئلة التالية:

- ما هي نقاط الضعف السائدة التي تُسهم في التهديد المتمثل في استعادة داعش والجماعات المتطرفة الأخرى لموطئ قدم لها في الشمال الشرقي؟
- هل تصبح العودة إلى العنف هي المعيار الافتراضي عند السعي لإحداث تغيير أو إضفاء تحسُّن؟
- وإذا كان الأمر كذلك، ما الذي يمكن أن تقوم به الجهات الفاعلة على المستويات المحلية والوطنية والدولية لمنع تجدد العنف أو التطرف العنيف في شمال شرق سوريا؟

هذه هي الأسئلة التي يسعى هذا التقرير إلى الإجابة عليها. وتستند النتائج والتوصيات إلى ثلاثة أشهر من البحث الميداني والمقابلات في المدن التالية: اسطنبول وغازي عنتاب وأورفا (تركيا)؛ بيروت، (لبنان)؛ منبج والرقّة ودير الزور وكوباني (سوريا)؛ واشنطن العاصمة ومدينة نيويورك (الولايات المتحدة).

خلفية

كان شمال شرق سوريا، الذي بلغ عدد سكانه قبل نشوب الصراع نحو ثلاثة ملايين نسمة، موطناً لمجموعة متنوعة من الأعراق والأديان واللغات والمجتمعات. ويُعد الأكراد والعرب (وغالبيتهم من المسلمين السنة) أكبر طائفتين في المنطقة، وقد تعايشتا معاً جنباً إلى جنب مع مجتمعات أصغر من الآشوريين والتركمان والأرمن والشركس.

نبذة عن المؤلفين –

ياسمين الجمل هي محللة سياسية وكاتبة ومحدثة في شؤون السياسة الخارجية للولايات المتحدة والشرق الأوسط والإسلاموفوبيا وأزمة اللاجئين السوريين.

هاني مجلي هو أحد كبار الباحثين في مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك وعضو لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية.

¹ من بين الدول التي تمتلك وجوداً عسكرياً في هذه المنطقة الاتحاد الروسي وسوريا وتركيا والولايات المتحدة.

وما بدأ كاحتجاجات سلمية تهدف إلى تحقيق الكرامة والإصلاحات في جنوب سوريا في شباط/فبراير 2011، سرعان ما تحول إلى أعمال عنف عندما قوبلت هذه الاحتجاجات بردود فعل قاسية. وسرعان ما أدى ذلك إلى انفلات أمني في جميع أنحاء البلاد، ما خلق فرصة استغللتها الجماعات المتطرفة ومهد الطريق لوصول تنظيم داعش من العراق وسيطرته على مدينة الرقة في شمال شرق البلاد في نهاية المطاف.

لماذا اختار تنظيم داعش الشمال الشرقي؟ تعد الأسباب متجذرة في مزيج من الاعتبارات الرمزية والاجتماعية والمالية والأيدولوجية والعملية. فبمجرد أن استقر رأي هذه الجماعة على الاستيلاء على الشمال الشرقي، دشنت حملة تأثير لتجنيد مقاتلين في صفوفها، إلى جانب تبني استراتيجية ذات شقين لتحفيز السكان المحليين وإجبارهم على الخضوع للعيش في ظل "الخلافة".

كما تمكن تنظيم داعش من جني ثروة كبيرة من الموارد الطبيعية المتأصلة في شمال شرق سوريا، كالنفط والأراضي الزراعية. وظهرت أيضاً أصولاً على هيئة رأس مال بشري، تشمل الحلفاء القبلين، والمقاتلين المنشقين عن الجماعات المعارضة المسلحة الأخرى، والمقاتلين الأجانب الذين تدفقوا على سوريا من جميع أنحاء العالم. ومن بين أكبر خمسة مصادر لرأس المال، تلقى تنظيم داعش "عائدات غير مشروعة من احتلال الأراضي، كتهب البنوك والابتزاز والسيطرة على حقول النفط ومصافي التكرير والسطو على الأصول الاقتصادية وفرض ضرائب غير مشروعة على السلع والأموال".

وبينما لا يبدو أن نزعة كبيرة تجاه تبني المعتقدات الراديكالية قد سبقت وصول تنظيم داعش إلى الأراضي السورية، إلا أن الموروثات التاريخية المتمثلة في القمع الذي مارسته الدولة وظروف عدم الاستقرار قد أسهمت في نجاح الجماعة المروّج وغير المسبوق. كما حفزت الرغبة القوية في محاربة الحكومة السورية بأي وسيلة ممكنة، إلى جانب الانهيار الاجتماعي والاقتصادي وظروف الفوضى، الكثيرين على تبديل ولاءاتهم والانضمام إلى تنظيم داعش، الذي بدوره تفاخر بتوفير شبكة أمان قوية لأعضائه وبسمعه كتنظيم يتسم بالضراوة والجسارة.

لماذا نجح تنظيم داعش في التوسع في الشمال الشرقي؟ لا شك أن العنف والصدمات التي تم التعرض لها على أيدي أطراف النزاع المسلحة كانا من الدوافع القوية التي شجعت الانضمام إلى الجماعات المتطرفة، بما فيها تنظيم داعش، سعياً وراء الانتقام المسلح.

وكانت القوة الدافعة الأخرى وراء نجاح داعش هي الإهمال الذي تعرض له الشعب الكردي قبل وصول التنظيم. فبالإضافة إلى حرمان آلاف الأكراد من الجنسية من خلال مبادرات "التعريب" المختلفة، قامت الحكومة السورية أيضاً بقمع حقوق الأكراد اللغوية والثقافية والسياسية من خلال تبني تدابير تمييزية.

فضلاً عن ذلك، ساهم الخطاب الطائفي في تعزيز هيمنة تنظيم داعش. فقبل عام 2011، كان شمال شرق سوريا يتألف من مزيج من المجتمعات والطوائف والأعراق، بمن فيهم التركمان والأرمن والأكراد والمسيحيون والمسلمون، الذين تعايشوا بشكل سلمي إلى حد كبير. لكن في مستهل احتجاجات عام 2011، كان الخطاب العام طائفيًا بهدف زرع بذور الانقسام داخل المجتمعات، وهي ممارسة حافظ عليها تنظيم داعش واستغلها.

ومن المهم للغاية التأكيد مجدداً على أنه ربما يكون بعض السوريين قد انضموا إلى داعش نتيجة لإيمان أيديولوجي حقيقي، إلا أن دراستنا تشير إلى أن معظمهم انضموا إليه لأنه قدم وسيلة فعالة وجيدة التمويل لتحقيق رغبتهم في الاستقرار وتحقيق الغايات. فقبل استهدافه من قبل التحالف الدولي ضد داعش، كان التنظيم يعمل كدولة بحكم الأمر الواقع، وكان بعض "مواطنيها" على الأقل راضين عن مستوى الخدمات التي تقدمها وجودتها. وفي البداية، رأى الكثيرون أن تنظيم داعش هو "الخيار الأقل سوءاً" في خضم "الفوضى".

ولذلك من الأهمية البالغة التأكيد على أن الانصياع إلى حكم داعش في الشمال الشرقي لم يكن بأي حال من الأحوال طوعياً بالكامل، حيث اشتهر حكم تنظيم الدولة الإسلامية باستناده إلى الوحشية وبث الخوف والإكراه.

ما هي آثار حكم داعش في الشمال الشرقي؟ أثبت التنظيم تحت قيادة البغدادي أنه يمارس الوحشية، وكانت التكتيكات التي تم اتباعها لتأسيس ما يسمى بالخلافة صادمة ووحشية عن عمد وتهدف إلى تحقيق الهيمنة الكاملة على السكان الذين يحكمهم.

فقد تم فصل النساء والفتيات وإجبارهن على ارتداء ملابس متوافقة مع الشريعة الإسلامية بحيث تغطي أجسادهن ووجوههن بالكامل، كما تم تزويجهن من مقاتلي داعش وكان من المنتظر منهن إنجاب الأطفال. أما الرجال، فقد اضطروا إلى دخول ما كان يُعرف بـ "مراكز الاستنابة"، حيث تم إخضاعهم لدورات تتعلق بالنصوص الإسلامية وتفسيرات تنظيم داعش للدين.

كما عانت الأقليات العرقية والدينية، مثل اليزيديين، بشدة، إذ اعتبرهم تنظيم داعش كفاراً وتاجر في نساءهم وفتياتهم كرقيق لأغراض الجنس. وبالنسبة لأولئك الذين ينتمون إلى المجتمعات المسلمة السنية التي اختارت القتال في صفوف داعش، فإن خياراتهم أثارت التوتر والاستياء وحتى الانقسامات بين الأسر، التي "قد يكون لها ابن يقاتل في صفوف داعش وآخر مع الجيش السوري الحر".

علاوة على ذلك، كان الأطفال معرضين بشكل خاص لوحشية داعش. فقد خضع الأولاد الصغار السريعو التأثير بالفعل بسبب صغر سنهم، والمعروفون باسم "أشبال الخلافة"، لساعات من التلقين بتعاليم تنظيم داعش في المدارس ومراكز التدريب.

ماذا كانت عواقب حكم داعش في الشمال الشرقي؟ سيسغرق هذا الإرث سنوات حتى يتم فهمه بالكامل، إذ لا يزال الآلاف من الرجال والنساء السوريين في سجون أو معسكرات شبيهة بالسجون تحت إدارة قوات سوريا الديمقراطية. ويتعرض هؤلاء الأشخاص وأطفالهم الصغار لخطر التطرف (أو الغلو في التطرف في بعض الحالات) إذا لم يتحرك المجتمع الدولي لإيجاد حلول طويلة الأجل.

وبمبادرة من زعماء العشائر ومجتمعاتهم، أفرجت قوات سوريا الديمقراطية عن عدة مئات من النساء والأطفال السوريين حتى الآن من مخيم الهول وسمحت لهم بالعودة إلى مجتمعاتهم المحلية. وتشكل هذه خطوة موضع ترحيب ويمكن أن تمهد الطريق للمزيد من التطبيع مع سكان الهول.

وبالإضافة إلى الأسر المقيمة في المخيمات، تحتجز قوات سوريا الديمقراطية ما يقرب من 10,000 شخص يشتبه في كونهم من مقاتلي داعش، بمن فيهم أولاد تتجاوز أعمارهم 12 عاماً، بانتظار اتخاذ قرارات بشأن كيفية تقديمهم إلى العدالة. وتعتبر إمكانية وصول هؤلاء الأشخاص إلى العالم الخارجي محدودة، كما لا تزال ظروفهم المعيشية تحت الاحتجاز مجهولة، باستثناء معاناتهم من الاكتظاظ ونقص الموارد. علاوة على ذلك، يزيد اختلاط مقاتلي تنظيم داعش الذين يتميزون بالتطرف والقسوة مع آخرين ربما لم يتم تحويلهم إلى متطرفين - بمن فيهم الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 12 عاماً - من احتمال انتشار الأفكار المتطرفة.

كما ظهرت عدة عوامل مثيرة للقلق فيما يتعلق بالحكم في المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية/قوات سوريا الديمقراطية. فالحكم في مثل هذه البيئة يمثل تحدياً لأي دولة؛ أما بالنسبة للإدارة الذاتية، وهي جهة فاعلة من غير الدول، فإن التحديات مضاعفة. وكما أوضحت جانحة كوفيد-19 في الأونة الأخيرة، فإن المجتمع الدولي يواجه قيوداً لا تعد ولا تحصى عندما يتعلق الأمر بتقديم المساعدة من خلال جهة فاعلة من غير الدول من دون الحصول على موافقة الحكومة السورية.

وفي حين أن الإدارة الذاتية، على الورق، تتألف من الأكراد والعرب معاً، أفاد العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات، بالإضافة إلى الشهادات المنشورة الأخرى، أن اتخاذ القرارات "الحقيقية"

المتعلقة بالسياسات يتم "في قنديل"، في إشارة إلى مقر حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل في العراق.

وقد انتقد 81 بالمئة من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أثناء إعداد هذا التقرير مستوى تقديم الخدمات، واشتكوا من نقص إمدادات المياه والكهرباء والملائمة وعدم إحراز تقدم كبير في إعادة بناء المدارس والمستشفيات ومشاريع البنية التحتية الأخرى.

أما على الصعيد الأمني، عكست مقابلاتنا صحة العديد من التقارير الموجودة بالفعل عن انتهاكات تتم على يد الإدارة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، بما في ذلك "التهجير القسري، وهدم المنازل، والاستيلاء على الممتلكات وتدميرها".

ما هي مخاطر ظهور العنف مجدداً؟ ثمة العديد من الجهات الفاعلة في الشمال الشرقي، التي يتبنى كلٌ منها مجموعة أهداف خاصة بها، وغالباً ما تكون متضاربة مع بعضها البعض.

وفي إطار عملية دحر داعش ووحدات حماية الشعب بعيداً عن الحدود التركية، أدى العمل العسكري التركي (إلى جانب أنشطة عملائها السوريين) إلى نزوح آلاف الأكراد السوريين، مما أدى إلى تاجيج مشاعر الغضب والاستياء وعدم اليقين في جميع أنحاء الشمال الشرقي، فضلاً عن ظهور مخاوف لدى الأكراد من تعرضهم لتطهير عرقي حقيقي. وبذلك استمر التشرذم المجتمعي الشديد، إلى جانب ارتفاع مستويات الغضب والاستياء وعدم اليقين، في خلق بيئة تمكنت الجماعات المسلحة والمتطرفة في السابق من استغلالها لصالحها، كما هو موضح أعلاه.

وبعد تعرّض قوات سوريا الديمقراطية لضغط مزدوج من تركيا، وبعد أن خلّصت إلى أنها لا تستطيع الاعتماد على المجتمع الدولي لضمان سلامتها، اختارت إعادة التواصل مع الحكومة السورية. وإذا نجحت الحكومة السورية في إعادة تأسيس وجود أكثر قوة لها في هذه المنطقة، فقد يتم إنشاء قشرة خارجية من الاستقرار، على الرغم من أنها ستكون معززة مرة أخرى بقبضة حديدية. وفي حين قد يمنع ذلك على المدى القصير عودة ظهور داعش والجماعات المتطرفة الأخرى، إلا أنه يعني أيضاً أن الأسباب الجذرية للصراع ستظل قائمة.

فالافتقار إلى الوصول العادل إلى البنية التحتية الأساسية والخدمات والتعليم، التي كانت موجودة في ظل حكم الحكومة السورية قبل عام 2011، لا يزال مستمراً حتى اليوم تحت حكم الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية، مما يزيد من تعرض المنطقة للخطر.

ومع انتشار جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم وفتكها بالمجتمعات في أفقر البلدان وأكثرها ثراءً على حد سواء، تضرر شمال شرق سوريا أيضاً، الذي شهد نزوح 700,000 شخص من ديارهم، جراء الافتقار إلى الموارد وانعدام إمكانية الوصول ونقص الاهتمام بالمنطقة.

وقد تفاقمت الأزمة الإنسانية في شمال شرق سوريا منذ أن قام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تحت ضغط من الاتحاد الروسي، بإغلاق مركز مساعدات إنسانية باعتباره مركزاً غير مرخص من قبل الأمم المتحدة في 10 كانون الثاني/يناير عند معبر البعربية على الحدود العراقية السورية.

وأخيراً، على الرغم من أن تنظيم الدولة الإسلامية قد خسر "الخلافة"، إلا أنه لا يزال يتمتع بحضور قوي (وإن كان بطريقة تتسم بقدر أكبر من اللامركزية) في كل من العراق وسوريا.

ما هي النتائج التي توصل إليها التقرير فيما يتعلق بظهور التطرف العنيف؟

يشير البحث إلى أن ارتفاع مستوى التطرف العنيف واللجوء إلى العنف في شمال شرق سوريا كان يتسم بالانتهازية إلى حد كبير، ومدفوعاً بنقاط ضعف هيكلية وعوامل "الدفع والجذب" أكثر منه بالانسجام

الأيدولوجي الواسع النطاق مع الجماعات المتطرفة كتنظيم الدولة الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال العديد من هذه العوامل الأساسية قائمة، وقد تفاقمت جراء العمليات العسكرية في الشمال الشرقي، والمظالم الواسعة الانتشار ضد الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية اللتين يقودهما الأكراد، ونقص المساعدات الدولية، وظهور جائحة كوفيد-19 في الوقت الحالي وتداعياتها على السكان. وتشمل هذه العوامل:

- الافتقار إلى العدالة والمساءلة المقترن بالانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان وسيادة القانون
- فراغ أمني ناجم عن نزاع طويل الأمد وغير محسوم في سوريا وامتداده من العراق
- التهميش والتمييز الحقيقيين أو المتصورين
- الفساد والإفلات من العقاب من جانب النخبة الحاكمة (الدولة/داعش/قوات سوريا الديمقراطية)
- ندرة الفرص الاقتصادية على الرغم وفرة الموارد الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة
- سوء الحكم من قبل مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المختلفة (الدولة/داعش/قوات سوريا الديمقراطية)
- فرص الانخراط في التطرف أثناء الاعتقال أو في مخيمات النزوح
- وجود خطر من أن المعتقدات والأيدولوجيات السياسية والاختلافات العرقية والثقافية قد أسيء استخدامها وتعبئتها في الماضي وقد يتم ذلك في المستقبل لخلق توترات اجتماعية واحتمال اندلاع العنف

ما الذي يمكن القيام به لمنع عودة ظهور التطرف العنيف؟

تتوقف تلبية الاحتياجات في شمال شرق سوريا على التعاون بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية لتنفيذ البرامج المستدامة التي، قبل كل شيء، تثنى كرامة الإنسان. مع ذلك، فإن الظروف الحالية تجعل التدخل الإنساني الفعال في الشمال الشرقي صعباً للغاية. وتتضمن أسباب ذلك اقتصر المساعدات المباشرة التي تقدمها الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الحكومية (التي تحتاج إلى موافقة من دمشق) على عدد متناقص من نقاط الدخول المتفق عليها عبر الحدود أو عبر الأراضي التي تسيطر عليها الدولة؛ وحالة عدم الاستقرار الناجمة عن التدخلات العسكرية من جانب القوات التركية والقوات المتحالفة معها في المنطقة، أو استمرار العمليات التي ينفذها تنظيم داعش والجماعات المسلحة الأخرى؛ ومحدودية المعرفة بخبرات الشركاء السوريين المحليين وقدراتهم، بالإضافة إلى الافتقار إلى التنسيق على الأرض. وقد أدى كل ذلك إلى الاعتماد المفرط على الشراكات مع المنظمات غير الحكومية الدولية. وفي حال استمر الصراع الحالي المنخفض الحدة - أو حتى تفاقم - فإن هذه الظروف ستواصل إعاقة توصيل المساعدات ما لم يحدث تحوّل في النهج المتبع. وعلى المدى القصير، يتطلب ذلك الاستثمار في أربعة مجالات رئيسية تهدف إلى تحسين كفاءة أي برامج للمساعدات في المنطقة وزيادة تأثيرها. ولا بد أن يشمل ذلك ما يلي:

- أ. اتخاذ قرارات مستنيرة تستند إلى بيانات يتم جمعها على أساس لحظي على الأرض من خلال زيادة الاستفادة من الجهات الفاعلة والموارد المحلية
- ب. تحديد الجهات الفاعلة المحلية (سجل محلي) لفهم القدرات والثغرات المحلية على نحو أفضل
- ج. توفير بناء القدرات والتدريب والتوجيه للمؤسسات الناشئة ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات المجتمعية والمجالس المحلية وغيرها من الجهات الفاعلة المحلية
- د. إنشاء روابط بين مختلف القطاعات المحلية، مثل العدالة والتنمية والمساعدات الإنسانية والأمن، من أجل تحسين تنسيق الجهود على أرض الواقع وزيادة الفعالية

من شأن الاستثمار الفوري في هذه المجالات الأربعة، التي تهدف إلى رفع كفاءة برامج المساعدات وتأثيرها، أن يحسن إلى حد كبير قدرة الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة فيما يتعلق بالتدخلات التي تقوم بها، حتى لو استمرت التحديات المبيّنة أعلاه.

ومع أخذ الخطوات المذكورة أعلاه بعين الاعتبار، فإن التوصيات الواردة أدناه تصبح موجّهة إلى كل من الجهات الفاعلة الدولية (وكالات الأمم المتحدة، والحكومات، ومنظمات الإغاثة الدولية، والجهات المانحة، وما إلى ذلك) وأصحاب المصلحة السوريين (الجهات الفاعلة الحكومية المحلية والوطنية، والفصائل غير التابعة للدولة، والجهات الفاعلة غير الحكومية). كما تحدد المجالات الرئيسية التي ظهرت من خلال الدراسة وهي:

1. تحسين الوضع الأمني اليومي

يتأثر انعدام الأمن المتفشي حالياً بنقص موظفي إنفاذ القانون المدربين والمجهزين بصورة جيدة، والانتشار المستمر للمقاتلين السابقين المسلحين (بمن فيهم مقاتلو داعش)، وتواجد قوات عسكرية أجنبية، وتوفر الأسلحة على نطاق واسع.

- تقديم برامج ملائمة من الناحية الثقافية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولتقديم المشورة للأشخاص المنخرطين في التطرف العنيف أو الصراع
- تشجيع الأفراد على ترك الجماعات المتطرفة العنيفة من خلال إعداد برامج تزودهم بالموارد التعليمية المعتمدة والفرص الاقتصادية
- استكشاف فرص تطبيق الآليات التقليدية الشائعة لتسوية المنازعات أو دعمها، كالوساطة والتحكيم والعدالة التصالحية
- توفير تدريب عملي في مجال حقوق الإنسان لقوات الأمن التابعة لقوات سوريا الديمقراطية وجميع المعنيين بإقامة العدل

2. معالجة الصدمات النفسية الناجمة عن الصراع

حدد العديد من المشاركين في الدراسة الاستقصائية الحاجة الملحة إلى الخبرات والموارد التي يتعين توفيرها في هذه المنطقة.

- تقديم الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي والخدمات القانونية في المجتمعات التي توفر حالياً المأوى لضحايا التطرف العنيف، بمن فيهم ضحايا الجرائم الجنسية والجرائم القائمة على النوع الاجتماعي

3. استعادة الثقة في الحكم المحلي

نظراً لأن هياكل الحكم المحلي تعد من الشركاء الأساسيين في المساعدة على ضمان الاستقرار الطويل المدى في المنطقة، فإنه من المحتم استعادة الثقة بها وتعزيزها.

- زيادة الشفافية من خلال ضمان قيام هياكل الحكم المحلي بالإعلان عن جدول أعمالها وأولوياتها، والإفصاح عن ميزانياتها لأفراد المجتمع
- تعزيز مشاركة المواطنين الشاملة وبناء منصات وآليات متجذرة في المجتمع لتحقيق المساءلة الاجتماعية، يمكن من خلالها للجهات الفاعلة على مستوى القاعدة الشعبية المشاركة في الداوات المتعلقة بالسياسات وتحديد المبادرات ذات الأولوية
- إجراء تقييمات منتظمة لاحتياجات المجتمع المدني
- تحسين تقديم الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والمياه وإدارة النفايات وما إلى ذلك، لتخفيف حدة المصاعب وتعزيز شرعية المؤسسات الحاكمة المحلية

- تقوية المؤسسات المحلية، مثل المجالس القروية والقبلية والمنظمات الدينية
- الحد من مستويات الفساد عن طريق تعزيز آليات مكافحة الفساد

4. تحقيق العدالة

تم تحديد إمكانية الوصول إلى العدالة باعتبارها جانباً رئيسياً من جوانب درء المظالم وبناء الثقة أو استعادتها.

- دعم الجهود الرامية لإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة من خلال التركيز على تعزيز نزاهة مؤسسات العدالة وفعاليتها وضمان الرقابة المستقلة
- تعزيز المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الدولية

5. تعزيز المجتمع المدني

كجزء من استراتيجية العمل على نحو أوثق مع الشركاء المحليين وتحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة المحلية.

- إعداد استراتيجيات مشتركة وقائمة على المشاركة يتم تصميمها محلياً مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، بهدف منع عودة ظهور التطرف العنيف
- دعم تدابير بناء الثقة على مستوى المجتمع من خلال توفير منصات مناسبة للحوار

6. التثقيف والتوظيف

- الاستثمار في التعليم وتحسين التدابير المتبعة حالياً. ويجب أن تساعد البرامج على توفير التعليم لضمان حصول جميع الأطفال على تعليم شامل وعالي الجودة يعزز المهارات الشخصية والتفكير النقدي ومحو الأمية الرقمية. كما ينبغي إدراج التربية المدنية في المناهج والكتب المدرسية والمواد التعليمية
- تعزيز قدرات المعلمين والمربين
- تحفيز السلطات المحلية لخلق فرص اجتماعية واقتصادية في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء

7. تمكين الشباب

- دعم مشاركة الشباب والشبان في الأنشطة التي تهدف إلى منع التطرف العنيف، من خلال آليات المشاركة على النحو المنصوص عليه في إعلان عمان لعام 2015 حول الشباب والسلام والأمن.
- تشجيع دمج الشباب في عمليات صنع القرار على المستوى المحلي من خلال دعم إنشاء مجالس الشباب والآليات المماثلة التي تمنح الشباب والشبان منبراً للمشاركة في الخطاب السياسي السائد

8. تمكين المرأة

- تعزيز قدرة النساء ومنظمات المجتمع المدني المختصة بشؤون المرأة على الانخراط في جهود الوقاية والاستجابة المتعلقة بالتطرف العنيف
- دعم المبادرات التربوية والاقتصادية الموجهة خصيصاً للمرأة
- دعم البرامج الهادفة إلى توعية المجتمع بالأدوار القيادية للمرأة

9. التوافق مع أهداف التنمية المستدامة

- لمزيد من التأثير والتأزر، يجب أن تتوافق البرامج والسياسات مع أهداف التنمية المستدامة، وتحديدًا القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان (الهدف 1)
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع (الهدف 4)
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات (الهدف 5)
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف 8)
- الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها (الهدف 10).
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة (الهدف 11).
- تشجيع إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة (الهدف 16).

مركز التعاون الدولي هو مركز أبحاث غير هادف للربح يقع مقره في جامعة نيويورك. تتمثل رؤيتنا في تعزيز العمل الفعال المتعدد الأطراف من أجل درء الأزمات وبناء السلام وتحقيق العدالة والإدماج.

**Center on International
Cooperation**
726 Broadway, Suite 543
New York, NY 10003